

انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفرص نمو القطاع

الزراعي (المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

ا. م. د. حلوب كاظم معلة
م. م. سلام نعمة محمد
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

الخلاصة

لا زال انضمام العراق الى WTO مثار جدل لما يترتب على هذا الانضمام من اثار كبيرة وخطيرة على الاقتصاد العراقي الذي لا يزال يعيش ظروف صعبة ناتجة عن تدمير قدراته وبناءه التحتية اثر الحروب والحصار والتي امتدت لحوالي ثلاثة عقود .
العراق يحتاج الى فرصة اعادة تنظيم قدراته وامكانياته سواء في القطاع الصناعي او القطاع الزراعي وان الاخير يمثل حالة تتطلب منها منح العراق افضليات تدعم هذا القطاع الحيوي الذي يعاني هو الاخر من آثار الاهمال وتدني نسب مشاركته في GDP مما يتطلب وضع سياسات واتباع برامج عملية وتطبيقية تمكنه من اعادة بعضها الى مكانته وتجعله قادراً عند دخول العراق ضمن عضوية WTO فاعلاً وإيجابياً وذلك امر هام وضروري جداً لمستقبل الاقتصاد العراقي .

المقدمة

لا توجد دولة نامية تستفيد دون ان تتضرر من الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية WTO ولا توجد دولة نامية تتضرر دون ان تستفيد منها وتتوقف درجة الاستفادة والضرر على حجم التبادل التجاري والمالي والتكنولوجي لكل بلد على حدة حيث كلما زاد هذا الحجم ارتفعت الاستفادة وانخفض الضرر والعكس بالعكس كما تعتمد تلك الدرجة على طبيعته الاتفاق التجاري الذي يتضمن حقوق والتزامات الدول الاعضاء في WTO .

والعراق قبل اتخاذ اي قرار عليه كخطوة اولى ان يجري تشخيصا دقيقا وسليما لإمكاناته اكثر من اي وقت مضى وان يضع استراتيجية ترسم مستقبله من خلال تحديد نقاط القوة والضعف فيه وكما نعرف فان نظرية اقتصاد السوق التي كثيرا ما يتم ترديدها هي الى حد كبير ملائمة وناجحة في اقتصاديات الدول المتقدمة لكنها بالتأكيد غير ناجحة بصيغتها الجاهزة والجامدة في اقتصاد كالاقتصاد العراقي ولعل هناك من يطالب بالاتجاه بقوة نحو الخصخصة رغم ان للخصخصة فوائد لكن اتباعها حاليا قد يترك اثار سلبية والامر يتطلب سياسة اقتصادية اكثر واقعية والاستفادة من التجارب التي سبقتنا في هذا المجال وخاصة تجربة روسيا الاتحادية بعد التحول عام 1991 والآثار السلبية لسرعة اتخاذ القرارات الخاصة بعملية الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق، وكذلك الاستفادة من تجارب لدول نامية سبقتنا في هذا الاتجاه وخاصة تجربة مصر حيث التروي والابتعاد من اتخاذ القرارات غير المدروسة في عملية الخصخصة والاتجاه نحو اقتصاد السوق قضية اقتصاد السوق قضية اساسية وملحة في نفس الوقت لكن تبني اقتصاد السوق يجب ان لا يدفعنا بقوة نحو بيع ممتلكات القطاع العام والانزلاق بسرعة نحو منعطف الخصخصة الخطير انما نحن بحاجة الى آلية شاملة تحوي جميع اوجه السياسة الاقتصادية واهمها التوجه نحو اقتصاد السوق واضعين امامنا اهمية ومكانه ودور الدولة خاصة وان ازمة سوق العالم المالية الحالية شاخصة امامنا بقوة مما تتطلب معه تدخل الدولة بشكل مباشر في محاولة حل الازمة حيث لولا وجود الدولة ودورها لكان هناك كلام اخر اعلم من اثار كساد 1929 - 1932 الذي ضرب النظام الرأسمالي انذاك ونحن في العراق يجب ان لا نغفل دور الدولة الذي يمثل عمود ارتكاز الاقتصاد العراقي علينا ان نتذكر ان السياسات الاقتصادية لوحدها او حتى معها الانضمام الى WTO لا تحقق المعجزات يجب علينا اولا وقبل كل شيء ان نحدد ملامح اقتصادنا وبأي مكانا هو الان عندئذ نستطيع ان نرى المدى الذي وان طال لكنه يحفزنا للتحرك عبر الكيفية التي نراها الخطوة الاولى هي في اعطاء دور ودفعة قوية للقطاع الخاص بكل ما يمكن من قوة سواء بالدعم المالي او بالتشريع وحتى بالمشاركة اذا اقتضى الامر ذلك.



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

لقد عانى الاقتصاد العراقي طوال اكثر من ثلاثة عقود من الازمة وتآكل البنية التحتية والخدمات والبيئة ورغم صدور عدد من القوانين والتشريعات التي تساهم بشكل غير مباشر في بناء البنية التحتية والخدمات والبيئة والتي تناولت مجالات القطاع المصرفي والاوراق المالية وقانون الاستثمار الاجنبي وادارة الاموال العامة والبنك المركزي الا انها لا تزال لم تأخذ درجة الفعالية المطلوبة منها وذلك لتداخل الظروف الامنية وتأثيرها على الظروف الاقتصادية وانعدام الجدية في عدم تهيئة الظروف لتحقيق الانطلاقة.

وفي ضوء ذلك وحرصاً على مواكبة بلدنا العراق التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي يشهدها العالم لا بد من الاتجاه نحوها اي بالانضمام الى عضوية WTO ولا بد من ايمان المفاوض العراقي من ان يشمل جدول اعماله في عقد لقاءاته التي تتطلبها مراحل الانضمام الى WTO والاطراف الاخرى من ان يكون جاهزاً في ذهنه وفي جدولة توافق الانظمة والسياسات التجارية والاقتصادية في العراق مع ما تتطلبه هذه الاتفاقية لا بد من اتخاذ خطوات بشأن اصلاح الاقتصاد واعادة الهيكلة لملائمة ذلك والتطورات التي ستحدث في السوق العراقية الواعدة .

ان تحرير التجارة بالتاكيد سيؤدي الى التأثير على قطاعات الاقتصاد السلعية حيث ترفع الدولة سقف الدعم وتفتح منافذ الاسواق لمختلف أنواع السلع الصناعية والزراعية على حد سواء وبالتالي قد تتعرض السوق المحلية الى ظاهرة الاغراق السلعي التي تمثل أخطر ظاهره تواجه منتجات الدول النامية ومنها العراق والذي يشكل القطاع الزراعي اهم ركيزة فيه. والذي يحتاج الى وقفة تحليلية. وبما يؤدي بهذا القطاع الحيوي للمساهمة بتنمية قدرات البلد الطبيعية والبشرية والمالية.

مشكلة البحث

ان هناك اتجاه اصبح واقع حال وحتمي قد تم فرضه على اغلب الدول النامية للانضمام في عضوية WTO والا فان الدول النامية ستتحمل مسؤولية فشل اتفاقات المنظمة وما يترتب على ذلك من تداعيات وان انضمام العراق سيعكس اثار مختلفة (سلبية وايجابية) على الاقتصاد الوطني وخاصة على القطاع الزراعي الذي يمثل احد اهم قطاعات الاقتصاد الوطني.

فرضية البحث

ان التفاوض بين العراق واعضاء WTO يتوقف بالتاكيد على قدرة العراق الاقتصادية والسياسية وحيث ان العراق لا يمتلك اي قدرة من التأثير وفي ظل عدم تطور البنى التحتية وهيكلية الاقتصاد على ما تبقى من القطاع الزراعي لذا لا بد من تطويره وتعزيز قدراته التنافسية لتمكينه من تجاوز التحديات والاثار السلبية لعملية الانضمام.

هدف البحث

- 1- دراسة واقع وامكانات القطاع الزراعي في العراق .
- 2- تحديد ابرز السياسات والاهداف والبرامج الضرورية اللازمة لزيادة الانتاج وبالتالي الانتاجية في القطاع الزراعي
- 3- تناول ابرز الاثار المحتملة للانضمام الى عضوية WTO على القطاع الزراعي وتحديد التداعيات والمكاسب الاقتصادية الممكنة.

هيكل البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث وأستنتاجات وتوصيات، حيث تضمن المبحث الاول منظمة التجارة العالمية والدول النامية والتطرق الى WTO والعولمة وتحديد شروط العضوية فيها ثم تضمن المبحث إجراءات التقديم والقبول ثم بيان اثر اتفاقات WTO على القطاع الزراعي في الدول النامية .

اما المبحث الثاني فقد ركز على واقع القطاع الزراعي في العراق من حيث حجم الانتاج الزراعي وقيمة الانتاج الزراعي وحجم قوة العمل في القطاع الزراعي ثم تطرق المبحث الى تجارة العراق من السلع الزراعيه .

اما المبحث الثالث فكان بمثابة صياغة للعلاقة بين WTO والقطاع الزراعي العراقي وما يترتب على انضمام العراق من اثار ونتائج حيث تحدد ما هي فرص القطاع الزراعي وما هي التحديات التي ستتم مواجهتها وهل ان ظروف العراق تسمح حالياً بالانضمام وأنعكاس اثر ذلك على هذا القطاع الحيوي ثم وضع نظره مستقبليه.



المبحث الاول / منظمة التجارة العالمية والدول النامية

اولا / منظمة التجارة العالمية والعودة

ابرز سمات الاقتصاد العالمي حاليا هي حركة السلع والخدمات ورأس المال وتكنولوجيا المعلومات وارتباط تطور اقتصاد العولمة بالتقدم التكنولوجي الهائل وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات حيث يمكن التحرك والانتقال والقدرة على ادارة شبكة كبيرة من الفروع والاعمال من مكتب صغير في بقعة من العالم. وجاء اعلان تأسيس WTO عام 1995 عقب الانتهاء من جولة الاورغواي عام 1993 ليؤذن ببداية مرحلة جديدة من الاقتصاد العالمي حيث ضرورة رفع الحواجز امام التبادل التجاري الدولي وهو ما اثار تخوف الدول نامية من الامعان في سيطرة الاقتصادات المتقدمة والصناعية في الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واليابان على حساب اقتصاديات نامية او عاجزة لقد اثار قيام WTO على الاقتصاد العالمي وعلى العلاقة العالمي وعلى العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب حيث زاد تحكم دول الشمال المتقدمة والمنتجة لاكثر من 78% من واردات العالم و 94% من صادراته⁽¹⁾ واندفعت شركاته المتعددة الجنسية لتفرض مبادئها الاستثمارية على دول الجنوب مدعومة بالتحريير التجاري وبيبرامج الاصلاح واعادة الهيكلة والتصحيح التي قدمها البنك الدولي ودعمها صندوق النقد الدولي والتي ركزت على ما سمي بالوصفة للبنك الدولي وخفض الرسوم الكمر كيه على مختلف السلع والخدمات، ومنح الاستثمار الاجنبي المباشر دعما كبيرا مما دفع بالدول النامية الى السعي للانضمام الى WTO .

وكان من الطبيعي ان تتأثر اقتصاديات الدول النامية ومنها العراق وظهرت العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه اقتصاديات هذه الدول والتي اهمها⁽²⁾:-

- مكافحة الاغراق في السلع المستوردة.
- زيادة اجور العمال ومنع تشغيل الاطفال .
- تنظيم التجارة العالمية على اساس رفع الدعم عن السلع الزراعية وغيرها من المنتجات الاولية والمصنعة على حد السواء .
- التعامل مع العولمة بما يحقق مصلحة البلد وبما يضمن له حقوق العضو وليس التابع الضعيف حيث تقوية الموقف التفاوضي مع WTO من خلال تكتل اقليمي او تكامل اقتصادي .
- ان الوقوف في وجه العولمة الاقتصادية بات امرا غير منطقي حتى من ناحية النظرية. ولذلك لا بد من ان التعامل معه وبما يحقق مصلحة البلد.

ثانيا / شروط العضوية في WTO

- تضم WTO في عضويتها اكثر من (153) دولة ومن المتوقع ان يتجه هذا الرقم الى الازدياد في غضون السنوات القادمة حيث تتفاوض اكثر من (16) دولة وهناك (20) دولة لم تقدم للعضوية في المنظمة . وعلى الدول الراغبة في الانضمام الى WTO ان تخضع لبعض الاجراءات والشروط التالية:-
أ- شروط الانضمام⁽³⁾

- تقديم تنازلات للتعريفات الكمر كيه حيث تشترط WTO الى الدولة الراغبة في الانضمام اليها تقديم جدول يتضمن تنازلات تحتوي على تعريفات كمر كيه تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ الا في حالات خاصة.
- تقديم التزامات في الخدمات وتلتزم الدولة الراغبة في الانضمام بتقديم جدول تلتزم بموجبه في قطاع الخدمات ما يجب عليها اتباعه ويشتمل على قائمة بالحواجز والشروط والتي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني مجدد لإزالة تلك.

¹ - norman liayza and jaune ventura ((macrdconomi ' volatilit and wealfame in developing cmntries)) world bank economic review vol . 21 no 3 p 20 .

² - فادي علي مكي. ما بين الغات ومنظمة التجارة العالمية (المركز اللبناني للدراسات ببيروت، 2006 ص 20 .

³ - اشرف شمس الدين، الدول الاقل نمو في النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا الاسكوا نيويورك 2003 ص 16



WTO (المكاسب والتدابير الاقتصادية) WTO
 - الالتزام باتفاقات حيث تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام الى WTO بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات (ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فأنهما اتفاقيات اختيارية) اي عليها ان توافق اتفاقيات جولة الاورغواي.

ثالثا / اجراءات التقديم والقبول

يتم قبول العضوية في WTO وفق احدى الطريقتين التاليتين⁽⁴⁾:
 - الطريقة الاولى: حيث تتلقى الدولة المعنية رسالة من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة وتكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى بالإضافة الى اهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدولة الراغبة في اكتساب العضوية وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعريفاتها الكمركية .
 - الطريقة الثانية: حيث تتقدم الدولة الراغبة بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الكمركية تكون اساسا للتفاوض وفي بعض الاحيان تتم الطريقتان معا فتتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعريفات الكمركية وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية.

رابعا/ اثر اتفاقات WTO على القطاع الزراعي في الدول النامية

كانت اتفاقات جولة الأورغواي الـ 28 اتفاقية قد تضمنت كل ما يخص التبادل التجاري الدولي وخاصة اتفاقية أزراره التي شملت المنتجات الزراعية التي كانت تتمتع بمستوى مرتفع من الحماية والدعم (مثل الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والسكر) وكذلك بعض السلع التي واجهت حواجز منخفضة نسبيا مثل المنتجات المدارية (البن، الكاكاو والشاي)⁽⁵⁾

إلا إن الدول المتقدمة لم تلتزم بتلك الاتفاقات وخاصة ما يخص المنتجات الزراعية رغم الجولات المتعددة، والتي كانت ولا زالت حتى الآن معثرة بسبب مواجهة في المفاوضات بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من ناحية أخرى ما اثر على إطالة هذه الجولة (جولة الدوحة) التي كان من المفترض إن تنتهي في 2005/1/1

حيث تطالب الدول النامية بخفض دعم القطاع الزراعي في الدول المتقدمة اقتصاديا لأنه يؤثر سلبا على اقتصاداتها ويمنعها من المنافسة في السوق الدولية كما تدعو الدول المتقدمة اقتصاديا إلى خفض الرسوم الكمركية على الواردات الزراعية والصناعية والخدمات في الدول النامية وان تفتح هذه الدول أسواقها في شكل أكبر إمام ما تصدره دول الشمال من المنتجات الزراعية والسلع الصناعية والخدمات .
 لقد أصرت USA على خفض الرسوم الكمركية التي تفرضها الدول النامية على المنتجات الزراعية بمعدل 66% وأعلنت مجموعة العشرين (التي تقودها الهند والبرازيل) عن استعدادها لخفض رسومها الكمركية المفروضة على صادراتها الزراعية بنسبة 54% كما أعلن الاتحاد الأوربي موافقته بشروط على نسبة 51%⁽⁶⁾.

* عقدت عدة جولات لاستكمال تنفيذ كافة الاتفاقات مؤتمر سنغافورة، مؤتمر جنيف ومؤتمر سياتل وألان جولة الدوحة التي يفترض إن تنتهي في عام 2013 بتحرير كافة السلع الزراعية

لقد طالب البنك الدولي إن تخفض الدول المتقدمة اقتصاديا تعريفاتها الزراعية بنسبة 75% لكي يتسنى للدول النامية الاستفادة من تحرير تجارة المواد الزراعية وزيادة حصتها في ألتجاره العالمية وقد قدر إن زيادة حصة الدول النامية من ألتجاره العالمية بنسبة 1% سيزيد عائداتها بمقدار (70) مليار دولار إلا إن التنافس الأمريكي/ الأوربي في مجال السياسة الحمائية والموقف المتصلب لكل منهما في عدم تقديم تنازلات حقيقية في مجال دعم الإنتاج الزراعي وتحرير أكبر للتجارة فالزراعة هي المشكلة الأصعب في ألتجارة العالمية في ظل مراكز قوى اقتصادية وسياسية تحيط بها تسعى إلى إرضاء المزارعين ونقاباتهم المدافعة عن حقوقهم.⁽⁷⁾

4 - د. صباح نعوش، العرب ومنظمة التجارة العالمية "بحث منشور في موقع مصباح الحرية ص 15
 5 - ندوة منظمة الأغذية والزراعة "الأزراعة والتجارة والأمن الغذائي، القضايا والخيارات المطروحة في مفاوضات WTO من منظرة البلدان النامية جنيف 24/23 أيلول 1999 الورقة رقم (2) .
 6 - سميع مسعود "خطوط نجاح جولة الدوحة" المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط 2009 .
 7 - سميع مسعود مصدر سابق ص5



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

وتسعى كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي إلى الاتجاه نحو توسيع اتفاقات ألتجاره الحرة الثنائية والأقليمية على حساب ألتجاره المتعددة الأطراف ويكفي إن نذكر إن USA تسعى لإبرام (17) اتفاق عام 2007 والمسار السريع لعقد الاتفاقات التجارية أضافه إلى المخطط المعلن لإقامة منطقة ألتجاره الحرة مع دول الشرق الأوسط عام 2013 وكذلك اتجه الاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاقات تجاره حرة مع الدول النامية والتكتلات الإقليمية بهدف إزالة الحواجز التجارية وتعزيز الاستثمار معها وفتح أسواق جديدة لمنتجاته.⁽⁸⁾

وقد تحدث مدير منظمة ألتجاره العالمية الحالي عن تخوفه من تكاثر الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية في الدول المتقدمة على حساب الدول النامية وخصوصا الدول الأقل فقر منها وتقدر بنحو (50) دولة حيث سيتم فرض شروط تصب في مصلحة الدول المتقدمة وتضع العراقيل التي تغلق أبواب الأسواق أمام السلع المصدرة من الدول النامية .

كما تشير اتفاقية السلع الزراعية على ضرورة رفع الدعم الذي تمنحه الحكومة للمزارعين ومنتجي السلع الزراعية سواء وذلك في صورة مبالغ مخصصة في ميزانيتها أو مبالغ تتنازل عنها الحكومة لصالحهم ومع الإبقاء على الدعم لبعض الخدمات التي تقدم للمزارعين من قبل هذه الحكومات مثل خدمات مقاومة الآفات والبيئة الأساسية والإرشاد الزراعي.... الخ

المبحث الثاني / واقع القطاع الزراعي في العراق

اولا / السياسة الزراعية في العراق

لقد تبنت الدولة العراقية حزمة من السياسات التي تهدف الى تنمية القطاع الزراعي منذ عام 1970 حيث صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم 119 لسنة 1970 كما ركزت الدولة على اقامة العديد من المشاريع الاروائية لتوسيع الرقعة الزراعية فقد قامت بانشاء 73 مشروع ري موزع على مختلف محافظات القطر وايصال الماء الى مساحة 4395 الف دونم وبعد زيادة موارد الدولة من النفط خلال النصف الثاني من عقد السبعينات من القرن الماضي قامت ومن خلال خطط التنمية بتخصيص ما مجموعه 45275.4 مليون دينار للفترة 1970 - 1995 وبلغت نسبة التنفيذ لهذه التخصيصات ما مقداره 74.1% كما في الجدول التالي .

جدول رقم (1)

التخصيصات الاستثمارية والانفاق الفعلي للقطاع الزراعي في العراق للفترة

1970- 2002 (مليون دينار)

الخطة	التخصيصات الاستثمارية	الانفاق الفعلي	نسبة التنفيذ %
1975-1970	537	308.5	53.8
1980-1976	2201.3	1720	77.3
1985-1981	3399.3	2860.2	84.1
1990-1986	3510.5	1991.9	56.7
1995-1991	35591.3	26693.5	75
المجموع	45275.4	33556.1	74.1

المصدر: وزارة الزراعة، تقرير التنمية الزراعية في العراق لعام 2001، بغداد، جدول رقم 20 ص 12 .

كما وقامت الدولة باتباع سياسة زراعية تكنولوجية لادخال القطاع الزراعي في مرحلة من التطور فكان ان تم دعم المكننة الزراعية لمل لها من دور حيوي فتضاعفت اعداد الساحنات لتصبح حوالي 56 الف ساحة عام 2000 بعد ان كانت لا تتجاوز 46 الف ساحة في حين تقدر الحاجة الفعلية الى حوالي 117 الف ساحة كما تم ادخال العديد من انواع البذور المحسنة والاسمدة خلال العقدين الماضيين لكن بنسب محدودة نتيجة للظروف التي مر بها العراق .

⁸ - د. ذكاء مخلص الخالدي "الحماية التجارية والازمة الاقتصادية" (دار الحياة 2009 [WWW.DARALHAYAT](http://WWW.DARALHAYAT.NET)).



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

وفي مجال السياسة الزراعية السعوية التسويقية فقد اتجهت الدولة خلال الفتره 1970 -1982 نحو وضع سياسة زراعية سعوية وتسويقية تهدف من خلالها الى تحديد لأسعار المنتجات الزراعية بما يخدم الاقتصاد الوطني ويحفز المنتج الزراعي، وتبنت دور الموجه والوسيط وانشأت المؤسسة العامة للتسويق الزراعي لأبعاد حلقة الوسطاء كحلقة تستغل الفلاح والمستهلك .

اما الفترة بين عامي 1982-1990 اتجهت الدولة نحو الترشيق الاداري فقامت بتقليص دورها في القطاع الزراعي بشكل خاص لكنها خلال فترة الحصار قامت بدور داعم لإنتاج المحاصيل الإستراتيجية كالحنطة والشعير .

وخلال الفترة 1990-2002 فقد قلصت الدولة دعم مستلزمات الانتاج الزراعي ولا سيما المستورد منها نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق فغادرت دعم صناعة الدواجن فانخفض عدد الحقول من 8665 حقل الى 2650 للفترة نفسها وكذلك بقية فروع القطاع الزراعي الأخرى .

مما سبق يتضح لنا ان السياسة الزراعية المتبعة في العراق خلال فترة الدراسة رغم ما حققته من دور ومن نتائج ايجابية ولا سيما في ميدان الدعم لمستلزمات الانتاج الزراعي وكذلك دعم المنتج النهائي بغرض توفير المنتجات الزراعية للمواطن بأسعار مناسبة الا انها عجزت عن تحقيق كافة الاهداف المرجوة منها وفي مقدمتها تحقيق تنمية زراعية وبالتالي تحقيق اكتفاء ذاتي من الحبوب ذلك ان الظروف والتحديات التي مر بها العراق ساهمت وبدرجه كبيره في ابقاء هذا القطاع الحيوي رهين الظروف .

ثانيا/ حجم الإنتاج الزراعي

رغم حصول زيادة في حجم الانتاج الزراعي الا ان هيكل الانتاج الزراعي خلال العقود الثلاث الاخيره لم يشهد تغير في موقع القطاع الزراعي ضمن مساهمته في (GDP) الناتج المحلي الاجمالي وانما بقي يحتل اهميه تأتي بعد القطاعات الأخرى وخاصة القطاع النفطي والقطاع الصناعي الا ان هذه المكائنة تغيرت خلال مرحلة الحصار في عقد التسعينات حيث اولت الحكومة جهود كبيره في محاولة منها لمواجهة هذا الظرف وذلك بالاتجاه نحو دفع قدرات القطاع الزراعي في توسيع مساحة الأرض المزروعة خاصة التي تسقى بالواسطة وتوفير المستلزمات الضرورية مما انعكس الى حد كبير في رفع مستوى الإنتاج الأغلّب المحاصيل الزراعية⁽⁹⁾ ان مجموع الاراضي الصالحة للزراعة في العراق المروية والد يميّه تبلغ (44.46) مليون دونم وان المتاح منها بالإرواء يبلغ (22.86) مليون دونم وتبلغ المساحة المروية فعلا (13.24) مليون دونم تشكل نسبة 58% من الاراضي القابلة للإرواء وهذه النسبة متدنية.⁽¹⁰⁾

وتحتل المحاصيل الحقلية مساحة كبيرة من الإنتاج الزراعي حيث بلغ إنتاج الحبوب عام 1990 ما مجموعه (3402) إلف طن انخفض عام 1995 إلى (2117) إلف طن ثم ارتفع قليلا عام 1998 ليبلغ (3090) إلف طن وهو اقل عما كان عليه عام 1990 إلا انه شهد ارتفاع واضح عام 2002 ليبلغ (4198) إلف طن وقد حظي محصول القمح بالأولوية بعملية الإنتاج حيث بلغ متوسط إنتاجه (1577) إلف طن الفترة 1998-2002¹¹ لقد اخذ إنتاج القمح بالارتفاع عندما بلغ (2329) إلف طن عام 2003 ثم اخذ يتجه بالانخفاض عندما بلغ (1832) إلف طن عام 2004 ثم (2228) إلف طن عام 2005 ثم (2086) إلف طن عام 2006 ليصل إلى (2203) إلف طن عام 2007¹² وانخفض بشكل واضح تماما في عام 2008 عندما بلغ (1598) ألف طن عام 2008 واعتقد إن ذلك جاء منسجما مع الظروف التي يمر بها البلد أولا واستجابة لمتطلبات رفع الدعم عن القطاع الزراعي الذي يلزم بها البلد الذي ينضم إلى WTO أو في طريقه لعضوية هذه المنظمة كالعراق أولا.

⁹ د. سعد عبد الله مصطفى التقرير القطري حول امكانية توفر خدمات التامين الزراعي في الوطن العربي جمهورية العراق وزارة الزراعة بغداد اب 2004 ص 2

¹⁰ - وزارة التخطيط والتعاون الانماني دائرة التخطيط الزراعي، خطة تنمية القطاع الزراعي " بغداد 29 اب 2009 ص6

¹¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للاحصاء الزراعي المجلد 26 - 27 - 28

¹² - المصدر السابق



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

ثالثاً/ قيمة الإنتاج الزراعي

إن تنمية القطاع الزراعي يعد جزءاً أساسياً من تطور قدرات البلد ذلك أنها عملية أراضية ومخططة لزيادة الإنتاج والأنتاجية الزراعية من خلال إتباع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة. ويلاحظ من الجدول التالي إن العراق كان ولا زال يعاني من عجز كبير وخطير في الإنتاج الزراعي المحلي عن تغطية الطلب المحلي وعلى المواد الغذائية خاصة الحبوب.

جدول رقم (2)

قيمة الانتاج الزراعي في العراق للفترة 1980 – 2007 بالاسعار (مليون دينار)

السنة	الانتاج الزراعي بالاسعار الجارية	الانتاج الزراعي بالاسعار الثابتة (1980 سنة اساس)
1990	4613	1073
1995	1255760	1118
2000	2553337	3993
2001	3140172	4442
2002	3512659	4279
2003	2486865	3850
2004	3539377	3785
2005	4284761	4320
2006	5566985	6196
2007	5454056	5038

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية للسنوات 1980-1991
وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2007

لقد بلغت نسبة النمو في القطاع الزراعي 1.5% خلال الفترة 2007/1980 بالاسعار الثابتة لكن هذا المؤشر لا يعبر عن الحقيقة فقد نلاحظ ان هناك تدبذب في مستويات الانتاج صعودا وانخفاض ولم يأخذ اتجاه تصاعديا كمؤشر على تنامي قدرات هذا القطاع وانما هو يخضع في الحقيقة للظروف الطبيعية التي اذا ما ساهمت من خلال وفرة الامطار وخاصة في المنطقة التي تتميز بسقوط الامطار فإن القطاع يشهد نوع من الاستجابة وبالعكس اذا ما حصل في السنة التالية ان الامطار ينخفض معدل سقوطها وهذا واضح في سنة 2003 مقارنة بسنة 2002 حيث بلغ فيه الانتاج بالاسعار الجارية (4279) مليون دينار لينخفض في عام 2003 ليبلغ (3830) مليون دينار عام 2003 وهكذا الحال بالنسبة لسنة 2004 مقارنة لسنة 2003 وللسنة 2007 مقارنة لسنة 2006 وبشكل عام كان القطاع الزراعي لم يتجاوز نسبة نموه للفترة 1975-2000 بأكثر من 1.5% سنويا وهي اقل من نسبة نمو السكان كما سنلاحظ لاحقا والتي تتراوح بين 2.8%-3% سنويا.⁽¹³⁾



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

رابعاً/ حجم السكان وتوزيع القوة العاملة

تشير الأرقام والإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الى ان سكان العراق قد وصل الى حوالي (26) مليون نسمة عام 2002⁽¹⁴⁾ وان نسبة الذكور كما اشار اليه احصاء عام 1987 قد بلغ 51.4% من مجموع السكان حيث ان السكان هم المصدر الرئيسي فان التغيرات التي تحصل في تركيب وحجم السكان تؤثر في توزيع قوة العمل ولو قمنا بحساب فئات العمر لسكان العراق فان شعب العراق يمكن تصنيفه ضمن الشعوب الفتية التي تتسم فيها قاعدة الهرم السكاني بالإتساع ذلك لأن أكثر من 46% من السكان هم من فئة السكان دون سن العمل فإحصاءات عام 1957 تشير الى ان نسبتهم كانت 44% ارتفعت عام 1965 الى 47.7% ثم اصبحت 48.1% عام 1977 ثم انخفضت الى 45.3% عام 1986⁽¹⁵⁾.

في حين تشكل نسبة فئة السكان في سن العمل حوالي 48.7% عام 1957 انخفض الى 46.3% ثم الى 45.8% خلال الاعوام 1977/1965 ثم ترتفع بشكل واضح لتصبح 51.2% عام 1986 ويمكن ارجاع سبب هذه التبدلات في ارتفاع وانخفاض فئة السكان دون سن العمل (ولو بنسبة قليلة) الى التغيرات التي رافقت معدلات النمو السكاني حيث شكلت هذه النسبة للفترة 1947-1957 النسبة 2.8% ثم ارتفع معدل النمو السكاني الى 3% للفترة 1957-1967 وتساعد هذا المعدل الى 3.5% للفترة 1967-1977 ثم ينخفض الى 2.9% خلال الفترة 1977-1986¹⁶ ثم بلغ خلال الفترة 1990/2002 حوالي 3% وتؤشر عملية توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية مدى التطور الحاصل في مفاصل الاقتصاد الوطني فنلاحظ ان الاهمية النسبية لسيادة القطاع الزراعي قد اخذت بالانخفاض سواء من حيث حجم القوى العاملة فيه او من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (عند استبعاد إيرادات النفط) فبعد ان كانت هذه النسبة تشكل حوالي 53% عام 1960¹⁷ من مجموع القوى العاملة الاجمالية انخفضت الى حوالي 30.1% عام 1977 لصالح القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة قطاع الصناعة ثم انخفضت لتبلغ 13% عام 1990 ثم ارتفعت قليلا لتبلغ 18% عام 2002 ولا يفوتنا ان تشير الى ان حجم القوى العاملة في العراق قد ارتفع من (2.886) مليون مشغل عام 1977 الى (4.307) مليون مشغل عام 1986 ثم ارتفع عام 1995 لتبلغ (4931) مليون وبلغ (6098) مليون عامل عام 2002¹⁸.

¹⁴ - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات احصائيات السكان والقوى العاملة المجموعة الاحصائية لعام 2004 ص 34
¹⁵ - united alalrons= economic and soical comission for western asia demographic and related souo - economic data shoets . tadle 9 . 1987 p 71

¹⁶ - وزارة التخطيط " من نتائج التعدادات السكانية العامة التي جرت في الاعوام 1957 . 1965 . 1977 . اما بخصوص عام 1986 فقد اخذ من Esscaw 1978 عدد 5 ص 71

¹⁷ - د. منصور مطني عبد الكريم الراوي: التجربة العراقية في مجال السياسة السكانية " بحث منشور في مجلة النفط والتنمية السنة (13) العدد (4) تموز اب 1988 ص 32

¹⁸ - فاضل جواد دهش مصدر سابق ص 120



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

خامساً/ تجارة العراق في السلع الزراعية (الميزان التجاري الزراعي)

يعد العراق من البلدان الصافية للاستيراد السلع الزراعية منذ أكثر من نصف قرن حيث أخذت قدرات القطاع الزراعي تذبذب والاتجاه نحو الانخفاض بتأثير العديد من المتغيرات وانعكس بشكل واضح في تدني نسب الاكتفاء الذاتي الذي كان يعيشه العراق خلال عقد الخمسينات وما سبقه من القرن الماضي واتسعت الفجوة الغذائية حيث ان معدل نمو السكان كان اكبر من معدل نمو الانتاج الزراعي مما سبب بعجز مستمر في هيكل تجارة العراق الزراعية (الاستيراد والتصدير) وكما في الشكل التالي .

جدول رقم (3)**تجارة العراق من السلع الزراعية (استيراد وتصدير)**

السنة	الاستيرادات	الصادرات	نسب الصادرات الى الاستيرادات	الميزان التجاري الزراعي
1990	1852	60	3.2%	- 1792
1991	823	10	1.2%	- 813
1992	1183	9	0.8%	- 1174
1993	992	4	5.4%	- 988
1994	764	8	1%	- 756
1995	1087	8	0.7%	- 1079
1996	1200	20	1.7%	-1180
1997	1370	18	1.3%	-1352
1998	1383	22	1.6%	-1361
1999	1304	19	1.5%	-1285
2000	1850	18	1.1%	- 1833
2001	1584	22	1.4%	-1562
2002	1264	34	2.7%	-1230

المصدر: فاضل جواد دهش "الاثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي" اطروحة دكتورا مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد 2008 ص 118 .

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة الاستيرادات من السلع الزراعية بلغت (16657) مليون دولار وبمتوسط سنوي قدره (1281,3) مليون دولار، حيث ان قيمة استيرادات العراق الاجمالية بلغت (37462) مليون دولار لذا فان نسبة الواردات من السلع الزراعية وصلت الى (34.2%) من قيمة اجمالي استيرادات العراق للمدة 1990-2002 وكما يلاحظ في الجدول السابق ان قيمة صادرات العراق من السلع الزراعية شكلت نسبه تراوحت 1% الى 3.2% من قيمة استيراداته مما يشكل فجوة كبيرة بين قيمة استيرادات العراق وبين قيمة صادراته كما يشكل عمليه انكشاف خطيرة لاقتصاد العراق إزاء الاقتصاد الأخرى وكما يشير ذلك بشكل واضح الميزان التجاري الزراعي فهو خلال مدة الدراسة 1990-2002 يعاني من العجز المستمر والمتفاقم والذي يعبر عن ضعف قدره هذا الاقتصاد واعتماده على القطاع النفطي الذي يعبر عن تشويه الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي والذي يتطلب وقفه جادة وعميقة لتجاوز هذا الخلل المركب والذي لازم الاقتصاد العراقي منذ أكثر من نصف قرن حيث العراق ينتج من المحاصيل والمواد الغذائية اقل بكثير مما يستهلك وربما كان للحصار اثر ايجابي الى حد معين لدفع الدولة نحو الاهتمام بالقطاع الزراعي الا ان ذلك لم يغير من اوجه الاعتماد على الخارج وكانت النسبة في سد حاجة العراق من استهلاك المحاصيل تصل الى اكثر من 50% خلال فترة 1990 وحتى عام 2003 ثم عاد القطاع الزراعي كبقية قطاعات الاقتصاد العراقي الاساسية ينخفض مساهمتها في GDP والاعتماد بشكل كبير على قطاع صادرات النفط في سد قيمة استيراداته من الخارج .



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

سادساً/ الأرقام القياسية لسلع الزراعة الرئيسية

تعتبر الأرقام القياسية لأسعار السلع الزراعية مؤشر مهم يعكس التطور الحقيقي لأسعار هذه السلع

جدول رقم (4)

تطور الأرقام القياسية لأسعار مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في العراق خلال في السنوات 2006، 2007، 2008 (سنة الأساس 2000)

المجموعة السلعية	2006	2007	2008	معدل التغير (%)
قمح	150	200	250	25
ارز	300	400	500	25
ذرة شامية	275	350	425	21.4
الزيوت النباتية	1000	1250	1500	20
الدرنات	700	600	500	-16.7
البقوليات	1000	1500	2000	33.3
السكر	400	400	400	0.0
اللبن	390	570	750	31.6
اللحوم الحمراء	5000	7000	9000	28.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعي التقارير القطرية حول أوضاع الأمن الغذائي " 2005 ص 56

وكما في الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع الكبير في الأرقام القياسية للمجاميع السلعية حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار محاصيل الحبوب (القمح، الرز، الذرة الشامية) ارتفاعاً كبيراً نظراً لاعتماد العراق على الاستيراد من الخارج لسد حاجاته من الحبوب ويتبين من الجدول أعلاه الارتفاع الكبير بين سنة الأساس (2000) والسنوات الثلاث الاخيرة 2006، 2007، 2008 حيث بلغت نسبة التغير 23.8% كذلك ارتفعت الأرقام القياسية لمجموع الزيوت النباتية ارتفاع ملحوظ خلال الفترة نفسها حيث بلغ مستوى الزيادة 20% اما الزيادة في الرقم القياسي لأسعار **الدرنات** فقد انخفض بنسبة (-16.7%) كما ازدادت أيضاً الأرقام القياسية لأسعار مجموعات البقوليات، اللبن، اللحوم الحمراء نسبة بلغت على التوالي 33.3% و 31.6% و 28.6% اما السكر فلم تشهد أرقامه القياسية أي تغير .

وتلعب السياسة الزراعية دور مهم في العراق وتهدف الى تحرير اسواق المنتجات والمدخلات الزراعية من سيطرة الدولة والاعتماد على الليات السوق في تحديد الاسعار بالاضافة الى العمل على التقليل من الآثار الجانبية والاجراءات التي تساهم في احداث التشوهات السعرية متمثلة بالضرائب والدعم والرسوم المفروضة. الا ان هناك بعض السياسات والاجراءات التي تتبعها الدولة للعمل على استقرار الاسواق حيث تقوم الدولة بدعم المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير وذلك بطرح الاسمدة الكيماوية والمبيدات بنسبة 50% من سعرها الحقيقي وتقديم الخدمات الإرشادية والبيطرية مجاناً .



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

المبحث الثالث / WTO والقطاع الزراعي العراقي (الاثار والنتائج)

اولاً / مستقبل وفرص القطاع الزراعي في العراق

تسير الدول في مسارات متطورة يمكن ان تنقلها من نوع من الدول الى نوع اخر فالصين والهند انتقلتا في السنوات العشرين الماضية من مجموعة البلدان القائم اقتصادها على الزراعة الى مجموعة البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول.¹⁹

ويمكن لقطاع الزراعة ان يتصدر إجمالي النمو في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة وان للزراعة سجل حافل وراسخ كأداة لتقليص الفقر ولكن هل بوسعها ان تكون القطاع القائد في استراتيجية تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة؟ الجواب اذا كان القطاع الزراعي يمثل بذرة الأساس للثورة الصناعية التي انطلقت في انكلترا في منتصف القرن الثامن عشر حتى اليابان في اواخر القرن التاسع عشر وفي الماضي القريب، وكان نمو القطاع الزراعي في الصين والهند وفيتنام المبرر والعامل الاساس لنشوء الصناعة في تلك البلدان ولكن الاعتماد على القطاع الزراعي في العراق من اجل عملية التنمية كان ولا زال محدود رغم بعض النجاحات التي تم تحقيقها الا ان هناك هناك اخفاقات كبيرة يعاني منها هذا القطاع حيث انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في GDP وذلك ناتج عن.²⁰

- 1- عدم استغلال هذا القطاع بشكل فعال وعدم اغتنام فرص تنويع مصادر الدخل والهجرة.
- 2- ازدياد عدد السكان السريع (النمو اكثر من 3%) سنويا ونمو القطاع الزراعي لا يتجاوز 1.5% سنويا.
- 3- هبوط حجم المزارع وتفتت الملكية خاصة بعد صدور قوانين الاصلاح الزراعي قانون رقم 30 لسنة 1958 وقانون 117 لسنة 1970 .
- 4- أنتشار ظاهرة البطالة المقنعة، حيث زياده مستمرة في حجم القوى العاملة مع وجود هيكل انتاجي منحرف وحيث ارتفاع التكاليف وتقليل الارباح .
- 5- تدني مستوى التكنولوجيا الزراعية من الالات زراعية وطرق استعمالها وكذلك استخدام المبيدات والبذور والاسمدة وانظمة الري والبحث العلمي .
- 6- عدم اتباع سياسة زراعية تعمل على تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الزراعية المتاحة وعدم استخدام افضل للموارد الزراعية المتاحة وعدم استخدام افضل الاساليب والسياسات الزراعية والاقتصادية لمعالجة تلك المشكلات والمعوقات التي بقي القطاع الزراعي يعاني منها .

وحيث ان العالم يواجه زيادة في الطلب على المواد الغذائية مما سيؤدي الى ارتفاع اسعار هذه المواد في السوق العالمية رغم ان انتاج الحبوب سيزداد بنسبة 50% خلال الفترة 2000 – 2030²¹. لذا لا بد من تحديد الاهداف المستقبلية للقطاع الزراعي في العراق وفق ما يلي .

- 1- زيادة انتاج المحاصيل (الحبوب) و التحول من الاعتماد على الاراضي الديمة في زراعتها الى الاراضي التي تعتمد على الري سواء الري السحي او الري بالواسطة لضمان كمية المحصول المطلوبة واعتماد طريقة الري بالرش او بالتقطير .
- 2- اللجوء الى ادخال واستخدام البذور والتقاي دات الانتاجية العالية والمقاومة للظروف البيئية وزراعة المحاصيل الاستراتيجية وتحديد مساحات محددة لها .

¹⁹ - البنك الدولي تقرير عن التنمية في العام 2008 الزراعة من اجل التنمية

²⁰ - انظر في : 1- البنك الدولي مصدر سابق ص 8

2- وزارة التخطيط والتعاون الانماني دائرة التخطيط الزراعي مصدر سابق ص 26

²¹ - سجرانت وآخرون، ما هو مستقبل امدادات المواد الغذائية على صعيد العالم "البنك الدولي 2007 (الاطار رقم 1) ()



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

- 3- انشاء مراكز بحثية تساهم في :
 - أ- رفع الانتاجية لوحدة المساحة وانتاجية الحيوان .
 - ب- تحديد الدورات الزراعية وتقديم المعلومات الارشادية .
 - 4- تحديد ادوار كل من المنتجين والقطاع الخاص والدولة حيث ان اصحاب الحيازات الصغيرة هم الذين يقومون بالانتاج بصورة رئيسية وهم عادة من يكون اكثر المنتجين كفاءة لاسيما حينما يحصلون على مساندة من منظماتهم ، كما تقوم الدولة من خلال قدرات معززة باشكال جديدة من انظمة الادارة بتصحيح الاخفاقات السابقة وبناء علاقة استراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص .
 - 5- معالجة مشكلة ملوحة التربة وتدهورها .
 - 6- تنويع طرق منح الائتمان الزراعي والاستثمار الزراعي .
 - 7- توفير المنتجات النفطية من الوقود والزيوت وكذلك توفير الكهرباء لطواقم الضخ والمنظومات الحديثة للري .
 - 8- ان تكون الاولويات أ- بالنسبة للانتاج النباتي : 1- انتاج الحنطة شتاءً
2- انتاج البطاطا صيفاً
ب- بالنسبة للانتاج الحيواني : 1- زيادة عدد الابقار الحلوب والجاموس
2 - الدواجن بما فيها لحم الفروج وامهات دجاج البيض .
- ولا بد في مجال تحقيق الامن الغذائي من بذل جهود مضافة هي:²²
- 1- استمرار الدولة العراقية بدعم مستلزمات الانتاج الزراعي ومخرجاته في المرحلة الراهنة من بذور واسمدة والات ومبيدات وان التركيز يتم على مخرجات الانتاج الزراعي المحاصيل الاستراتيجية من خلال اسعار تشجيعية تفوق مثيلاتها في السوق العالمية .
 - 2- توجيه المزارعين نحو التركيز على التوسع العمودي في الزراعة (زراعة كثيفة) ضمن الحصص المائية المتاحة جنباً الى جنب مع التوسع الافقي في زراعة المساحات الزراعية .
 - 3- تطبيق سياسة واضحة للارشاد الزراعي بغية التوجه الفلاحين والمزارعين نحو الزراعة الحديثة واستخدام المبتكرات المستجدة وتطبيقهم لنتائج البحوث التطبيقية الخاصة باستخدام البذور المحسنة عالية الانتاجية وذات النوعية الجيدة والمقاومة لظروف الجفاف والامراض المختلفة، اضافة الى توجيه الفلاحين والمزارعين نحو الاستخدام الامثل لمياه الري وادارة مشاريع البزل حقولهم .
 - 4- توفير السلف والقروض الاستثمارية وتوسيعها ما امكن ذلك باعتبار ان التمويل الزراعي يمثل حجر الزاوية في تطوير الانتاج الزراعي وتوسيعه لضمان الانسياب السلعي الزراعي الى الاسواق من جهة وتحسين الظروف المعيشية للفلاحين والمزارعين من جهة ثانية .



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

ثانياً / هل ظروف العراق الحالية مناسبة للانضمام الى WTO واثر ذلك على القطاع الزراعي رغم ان العراق هو الان عضو مراقب في WTO الا ان عدد من الاقتصاديين والمعينين بالعملية الاقتصادية يرون ان الوقت لازال غير مناسب وذلك لجملة الظروف والتحديات التي مر بها العراق والتي ترتب عليها تدمير شبه كامل لبناه التحتية وانخفاض حاد في مساهمة القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فلا تزال نسبة مساهمة القطاع الصناعي وكذلك القطاع الزراعي لا تتجاوز 35 % من GDP عام 2007²³، لقد عانى القطاع الزراعي من مشاكل كثيرة ومعقدة منذ أكثر من ثلاث عقود تمثلت في انخفاض الإنتاج والإنتاجية وتزايد ظاهرة التصحر وانحسار كميات من مياه الري وتراجع اعداد القوة العاملة في القطاع الزراعي وليسبب الهجرة من الريف الى المدينة، لقد كانت مساهمة القطاع الزراعي تتجه منذ أكثر من نصف قرن نحو التراجع عند ما انخفضت لتصل الى 13.8 % عام 1988 والى 7.3 % عام 2004 ثم الى 7.1 % عام 2005²⁴ وهذا التراجع ناجم عن سيطرة وهيمنة القطاع النفطي اثر ارتفاع الاسعار العالمية له إضافة الى تراجع اداء القطاع الزراعي بشكل حاد وواضح خلال العقود الثلاث الأخيرة .

لقد جاءت منظمة التجارة العالمية WTO بمجموعة من المتطلبات التي تهدف بمجملها الى تحرير التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي وخصخصة القطاع العام وتحجيم دور الدولة الاقتصادي وتخشي الدول النامية ومنها العراق تطبيق كل هذه المتطلبات في ان يعكس اثار قد تؤدي الى حالات من الكساد والبطالة ونقص في ايرادات الدولة مما يؤثر على قدرة الدولة في الاتفاق العام وخاصة في ميادين التعليم والصحة والامن ومتطلبات اجتماعية ومعيشية اخرى الامر الذي يؤدي في المدى الطويل الى ان تتحكم WTO في ادارة الاقتصاد الداخلي للدول النامية، ويرتبط على ذلك تقليص دور ومكانة وسيادة الدولة الوطنية ولا يمكن للعراق كما قلنا ان يعيش بعيداً عن التكتلات الاقتصادية التي تمثل WTO احد ابرز صورها وهو يواجه بنية اقتصادية دولية تنسجم بالتغيرات الديناميكية التي افرزتها عولمة العلاقات الاقتصادية وتنامي دور الشركات متعددة الجنسية والتطورات التكنولوجية الهائلة التي اثرت على طبيعة الاسواق والهيكل الانتاجية وطابع التجارة الدولية .

ان انضمام العراق الى WTO بالتأكيد سيتطلب مفاوضات شاقة يترتب عليها اتخاذ العديد من الاجراءات واصدار القوانين والتشريعات والاصلاحات الاقتصادية نحو الايفاء بمتطلبات القبول بالعضوية والانضمام الى WTO، كذلك العمل على تشريع ما يخص FDI وحقوق الملكية الفردية الى جانب توقيع العراق على اتفاقيات مع العديد من الدول الرئيسية المشاركة معه تجارياً في المنظمة، علماً بان العراق قد وقع وثيقة العهد الدولي وبرنامج الاصلاح في شرم الشيخ عام 2007 وتضمنت التزامات اقتصادية تتساق مع التزامات العراق تجاه (SBA) 2007-2011 ومن ابرز نقاطها:²⁵

- 1- ارساء قواعد الاقتصاد وفقاً لعوامل السوق لتحقيق الازدهار وتحقيق التنمية
 - 2- الاندماج مع الاقتصاد العالمي
 - 3- اتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليمارس دوراً قيادياً في النشاط الاقتصادي وانحسار دور الدولة في تنظيم النشاط الخاص .
 - 4- رسم سياسة ادارية جيدة لقطاع الزراعة والمياه .
- ويمكن تحديد اهم المخاطر التي يحتمل ان يواجهها القطاع الزراعي عند انضمام العراق في عضوية WTO وهي :
- 1- ان ازالة الرسوم الكمركية وهي احد متطلبات الانضمام قد يؤدي الى انخفاض الكفاءة الإنتاجية والتي هي أصلاً منخفضة في القطاع الزراعي حيث ان الرسوم الكمركية يمكنها ان تساهم بزيادة كفاءة وإنتاجية القطاع الزراعي .
 - 2- ستعرض الكثير من السلع الزراعية من محاصيل وفواكه وخضر ونتاج حيواني الى منافسة شديدة حيث ان ذلك يتطلب رفع الدعم الحكومي للمنتجات الزراعيه وخاصة الاستراتيجية.
 - 3- ان سياسة الاغراق التي تمارسها بعض الدول من قبل شركاتها التي تتمتع بمزايا اقتصادية وفورات الحجم يجعل الزراعة العراقية غير قادرة على المنافسة مهما بذلت من جهود.
 - 4- سيؤدي انضمام العراق الى WTO الى تراجع اداء الاقتصاد الوطني ككل وبالتالي هدر التنمية وهذا ما يتطلب إمكانية تحقيق الموازنة بين متطلبات الانضمام وتشجيع المنتج الوطني الزراعي والصناعي على حد سواء .

²³ - د. عبد الحسين محمد العنبي / الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق مركز العراق للدراسات بغداد 2008 ص 95

²⁴ - المصدر السابق ص 185

²⁵ - وثيقة العهد الدولي مع العراق " التزامات متبادلة شرم الشيخ 2007



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

- 1- هناك هدر في كافة موارد القطاع الزراعي حيث تدهور كبير في الارض الزراعية ناتج عن التملح والتغدق والتصحر وكذلك في المياه التي تهدر عند عمليات استخدامها وضعف الشعور بالمسؤولية ازانها وعدم اعتبار المياه مورد اقتصادي مهم ويتطلب ذلك وضع تسعيرة مناسبة للمتر المكعب من الماء وتشريع قانون لحقوق المياه
- 2- تفتت الملكية عبر قوانين الاصلاح الزراعي قانون رقم 30 لسنة 1958 وقانون 117 لسنة 970 وتعدد انواع الملكية والحيازة الزراعية اضافة الى نظام الارث ادى الى ضعف التمسك بالارض الزراعية .
- 3- عدم اعتماد الدورات الزراعية وادخال المكننة واعتماد الزراعة الكثيفة والاتجاه نحو الزراعة التي تعتمد على الري سواء كان بالسيح او بالواسطة خاصة بعد ان بدء المناخ يتجه نحو الجفاف وانعدام الامطار في الارض الديمة .
- 4- لا زال الاستثمار بشكله الواسع محدود جدا في القطاع الزراعي ويعاني من الضعف والتردد والتراجع .
- 5- ضعف الانتمان الزراعي الذي يفترض ان يشكل عصب التنمية الزراعية وتراجع دور المصرف الزراعي وابتعاده عن دورة المطلوب في توجيه موارده نحو دعم المشاريع الزراعية النباتية والحيوانية .
- 6- انخفاض نسبة فئة السكان العاملين في القطاع الزراعي من قوة العمل بسبب الهجرة الى المدينة بشكل مستمر ودائم .
- 7- ضعف الارشاد الزراعي في مجال استخدام المكننة والمياه والارض وعدم اقامة دورات للتدريب والتاهيل والتعليم في تطوير المزارع .
- 8- ان WTO تحكم التجارة الدولية وفق ما تراه الدول المتقدمة من تحقيق مصالحها وان المادة (9) تشير الى اتخاذ القرار بالجوء الى التصويت في حالة تعذر توافق الاراء لكن نجد في كثير من المواقف ان الدول المتقدمة لجأت وتلجأ مستقبلاً من جانبها الى عدم التقيد بهذه المادة وان WTO تخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب مصالح الدول النامية .
- 9- ان WTO ساهمت الى حد كبير في فتح اسواق جديدة للشركات المتعدية الجنسية على حساب الاقتصاد الوطني وان WTO تفتقر الى الشفافية وان الدول المتقدمة تسلك سلوك حمائي لمنتجاتها وان هذا وحدة كلف الدول النامية قرابة (700) مليار دولار سنويا وهو ما يعادل (14) مرة قيمة المساعدات التي تحصل عليها الدول النامية في اطار مساعدات التنمية ولا زال حتى الان دعم السلع الزراعية التي تمثل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الدول النامية والتي ربما تمثل ابرز السلع التي تصدرها الدول النامية، لم يتم حلها رغم خمس جولات عقدت لحد الان (جولة سنغافور، جولة جنيف، جولة سياتل، جولة هونغ كونغ، جولة الدوحة) حيث لا زال هناك تقاطع في مسألة الدعم الزراعي بين الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة واجل النظر فيه حتى عام 2013.



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

التوصيات

- 1- العراق لا زال يعتمد على النفط كمصدر اساسي للدخل وهذا يعني ان نموه غير ذاتي اي انه مرتبط بالتذبذبات في سعر النفط مما يعني ان دخل الفرد الحالي ومستوى المعيشة لا يمكن الحفاظ عليه الا بتنوع مصادر الدخل لذلك لا بد من الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية السلعية الاساسية كالصناعة والزراعة .
- 2- هنالك ضرورة لزيادة حجم الاستثمار الحكومي الموجه في القطاع الزراعي وخاصة ما يتعلق بالبنية الأساسية للمشروعات الزراعية .
- 3- ضرورة وضع سياسة تمويلية طويلة الأجل تحقق استقرار المناخ والبيئة الاستثمارية في القطاع الزراعي بما ينعكس على قرارات المستثمرين الزراعيين وبما يشجع القطاع الخاص المحلي والاجنبي على المشاركة في الانتاج الزراعي.
- 4- وضع سياسة ائتمانية تتفق وسياسة استصلاح واستزراع وتوفير حجم اكبر للقروض طويات الاجل بأسعار فائدة منخفضة .
- 5- ربط سعر الفائدة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في الريف والانتاج الزراعي في العراق.
- 6- يجب على المفاوض العراقي ان يحصل على سقف كمركية اعلي من الرسوم المطبقة حاليا وبنسبة مهمة من ما يتم إنتاجه في داخل البلد من سلع زراعية كانت أم صناعية.
- 7- الحصول على استثناء لمنع نفاذ السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية التي تحتاج إلى ذلك (الزراعية طبعاً) والتي يجب على المفاوض العراقي ان يكون على معرفه تامة بوضعها التنافسي والتي تتصل بتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي استناداً إلى المادة (20) من اتفاقية الجات لعام 1947 التي أصبحت جزءاً من اتفاقية الجات الجديدة لعام 1994 التي تنص على ان تمنح الدول الأعضاء حرية اتخاذ التدابير اللازمة لمنع دخول بعض السلع إلى أسواقها شرط ان لا يكون هذا المنع من باب "التمييز الغير مبرر بين الدول" وان لا يكون تقيداً مقنعاً للتجارة العالمية وقد أوردت المادة (20) بعض الأمثلة لما يمكن ان يكون محل نقاش واختلاف بين الدول الأعضاء في مجال دخول سلعه معينه إلى أسواقها كأن يكون المنع لحماية الأخلاق ألعامه أو حماية حياه وصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات. وان تكون للمنتجات التي ينتجها العراق معفية من الرسوم وغير خاضعة لحصة والزام WTO بوضع إجراءات إضافية تساعد العراق في الوصول إلى السوق الدولية.
- 8- ان يسمح للدولة العراقية بشأن دعم الصادرات الزراعية من خلال دعم المزارعين ولمده تحدد على ضوء تصاعد قدرات القطاع الزراعي وخفضه بنسب حسب ما يقضيه تطور الاقتصاد الوطني بشكل عام.
- 9- بخصوص حركة الأشخاص الطبيعية يتطلب واقع حال العراق ان لا تزيد العمالة الأجنبية على 5% على مستوى المديرين و10% للمستويات الأخرى ولأترديد عن 15% على مستوى الاثنين لمعالجة البطالة في العراق.
- 10- يمكن للعراق ان يلجأ إلى تفعيل التعاون مع الدول العربية في إطار WTO بما يؤدي عدم إلزامه بالتزامات محددة ولنا مثال في مجموعة الكيرنز (Cairns) وهي مجموعة دول متقدمة ودول نامية مصدره للسلع الزراعية نجحت في إدراج الاتفاقية الزراعية في جولة لأورغواي .



(المكاسب والتداعيات الاقتصادية)

المصادر

- 1- فادي علي مكي "ما بين اللغات ومنظمة تجاره العالمية" المركز اللبناني للدراسات بيروت ط 2000 .
- 2- اشرف شمس الدين "الدول الأقل نحو في النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكو" نيويورك 2003 .
- 3- د. صباح نعوش "العرب ومنظمة تجاره العالمية" بحث منشور في موقع مصباح الحرية.
- 4- سميع مسعود "خطوط نجاح جولة الدوحة" المركز الكندي لدراسات الشرق الاوسط 2009
- 5- د. نكاء مخلص الخالدي "الحماية التجارية والأزمه الاقتصادية" دار الحياة 2009 على الانترنت www.daralhyate.net
- 6- د. سعد عبد الله مصطفى "التقدير القطري على إمكانية توفير خدمات التأمين لزراعي في الوطن العربي" جمهورية العراق وزارة الزراعة بغداد آب 2004.
- 7- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي "خطة تنمية القطاع الزراعي بغداد 29 آب 2009 .
- 8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للأحصاءات الزراعية المجلد 26، 27، 28.
- 9- د. باسم حمد عبد علي- د. عبد الحسين نوري الحكيم "التقدير السنوي للأوضاع الأمن الغذائي في جمهورية العراق عام 2000 آذار 2001 .
- 10- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات إحصائيات السكان والقوة العاملة المجموعة الإحصائية عام 2004 .
- 11- وزارة التخطيط "من نتائج التعدادات السكانية العامة التي جرت في الأعوام 1957-1965-1977، إما بخصوص عام 1986 فقد أخذ من escaw لعام 1978 عدد .
- 12- د. منصور مطني عبد الكريم الأوي "التجربة العراقية في مجال السياسة السكانية بحث منشور في مجلة النفط والتنمية لسنة (13) والعدد (4) تموز/ آب 1988 .
- 13- فاضل جواد دهش "الآثار المحتملة للانضمام العراق إلى wto في القطاع الزراعي" أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية لإداره والاقتصاد - جامعة بغداد 2008 .
- 14- البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم 2008 - زراعة من اجل التنمية Washington-dc 20433 .
- 15- المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008 الخرطوم يوليو- تموز 2009 .
- 16- د. عبد الحسين محمد العنكبي "الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق مركز العراق للدراسات بغداد 2008 .
- 17- بلاسم جميل خلف "أثر السياسات الزراعية على الانتاج الزراعي في العراق للمدة 1970-1990 " أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، 1993 ص 73 .
- 18- Nrmam loayza and jaunme ventura "macrlo economic and wealfare in developing countries" world bank، economic review . vol .21 No 3 p 20 .
- 19- United nations، Economic and social commission for western asia demographic and related soc- Economic DATA . shoets table q . 1987 p 7